

ماذا بقي للفلسطينيين من «المخيمات»؟ عن عين الحلوة وسواه من حَبّات العنقود



بين السابع من شهر نيسان الماضي (٢٠١٧) والحادي عشر منه شهد مخيم عين الحلوة، الواقع إلى الشرق من صيدا، «عاصمة الشتات الفلسطيني»، أيّاماً من الاشتباكات وصفت بالأعنف^٢ ولم تتردد إحدى اليوميات اللبنانية عن وصفها بـ«معركة عبرا الثانية» غامرة من قناة معركة

... وعلى ما يلاحظ الكثيرون، فَمِنَ المُفَارِقَاتِ المُفَارِقَاتِ أَنْ مَخِيْمَ عَيْنِ الحَلْوَةِ الَّذِي بُدِيَ بِتَسْوِيرِهِ، بِالْمَعْنَى الحَرْفِي لِلْكَلِمَةِ، خَرِيفَ عَامِ ٢٠١٦، وَالخَاضِعَ، مُنْذُ سَنَوَاتٍ، لِعِنَايَةِ أُمْنِيَّةٍ فَائِقَةٍ مِنَ الأَجْهَرَةِ الأُمْنِيَّةِ اللبْنَانِيَّةِ وَسِوَاهَا، هُوَ المَخِيْمُ الَّذِي تَتَوَالَى فِيهِ الحَوَادِثُ الأُمْنِيَّةُ والأَشْتِبَاكَاتُ...

وإذ أطلقت على تلك الاشتباكات صفة العنف بصيغة أفعل التفضيل فلتميزها عما يتكرر وقوعه، في عين الحلوة، منذ سنوات، من تحاور بالنار، هامس أحياناً صاحب أحياناً أخرى، يكاد،

عبرا الأولى التي أنهت الحيثية العسكرية لما أسمى «الحالة الأسيرية» - نسبة إلى الشيخ أحمد الأسير^٣.

(١) في سبيل وصف موجز لما آلت إليه جغرافيا المخيم السياسيّة والتنظيميّة، ولتقدير ما نآه عن صورة «العاصمة» من «الشتات» الفلسطيني، أنظر «ورقة التقييم وتقدير الموقف» التي أعدتها المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) تحت عنوان: «كي لا يبقى قاطنو عين الحلوة ضحايا تصفية الحسابات وصندوق بريد لمختلف الجهات، وليتحمل المرتكبون والمحرّضون والداعمون المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الأذى اللاحق بالسكان المدنيين»، بيروت ١٤ نيسان أبريل ٢٠١٧.

(٢) أنظر، مثلاً، «رفض شروط بدر... والحسم العسكري مستمر»، الجمهورية، ١١ نيسان ٢٠١٧.

(٣) عين الحلوة: «معركة عبرا الثانية»، الأخبار، ١١ نيسان ٢٠١١.



من اليمين إلى اليسار: روجيه أصفر، وفيق هوارى، سجعان قزي، لقمان سليم، وطاقر الخطيب.

لبنان: «اللجوء» في ميزان الطائفية

في إطار المشروع التوثيقي البحثي «على الحرب والسعة؟ لبنان في لاجئيه» الذي تنفذه أمم للتوثيق والأبحاث بدعم من معهد العلاقات الخارجية الألماني (إيفسا)، وتحت عنوان «لبنان: اللجوء في ميزان الطائفية» دعت أمم يوم السادس من أيار ٢٠٠٧ إلى ندوة مغلقة شارك فيها عدد من الباحثين والمهتمين بمسألة اللجوء عمومًا، وباللجوء إلى لبنان خصوصًا. قدمت أمم لهذه الندوة بورقة عمل ذكّرت فيها بأنّ اللجوء هو من «الأساطير المؤسسة» للكيان اللبناني، وأنّ توطيّن أولى موجات اللجوء، اللجوء الأرميني، ساهمت في صياغة النظام الطائفي اللبناني من خلال الاعتراف بالطوائف الأرمينية كـ«طوائف تاريخية»، كما ذكّرت بموجات اللجوء التي سبقت اللجوء السوري متسائلة: «كيف يمكن لنا أن نفسر بأنّ بلدًا مجربًا، بل مخضرمًا، في اللجوء يتصرف كمتبدئ لا خبرة له، ولا ذاكرة مؤسسية لما مرّ به وعليه؟» ومستطرده من هذا التساؤل إلى آخر أكثر إجحافًا: «إلى أي حد يمكن القول بأنّ استعلاء الطائفية، سواء بعناوينها الصريحة، أو من خلال الممارسة، هو من الأسباب الرئيسية وراء غياب المعالجة السياسية لأزمات اللجوء والاستعاضة عنها بالتسول والأمن؟»

قدم للقاء مدير أمم للتوثيق والأبحاث لقمان سليم مستعرضًا محاور أخرى وردت في الورقة المذكورة

«««

لانتظام دوريته، ألا يُعَدُّ، بَعْدُ، بالحدث الذي يستحقّ التوقف الملبّي عنده.

والحقيقة أنّ ما ميّز اشتباكات نيسان عن سابقتها هو أنّ العنف لم يُقتصر على العمليّات العسكرية التي تخللتها، بل تجاوزها إلى اللغة التي رافقت هذه الاشتباكات... أو يُمكن القول إنّ عُنْفَ هذه الاشتباكات كان صدّيّ لما أُريد للعمليّات العسكريّة التي خيضت خلالها أن تحقّقه من «إنجاز» في الأمن وفي السياسة.

فإذ تقرر، مجدّدًا، بالتنسيق بين «السلطات اللبنانية» – والسلطات اللبنانية كنايةً ملتبسة تجمّع تحتها مجموعة إرادات ليست «الدولة» مرجعها جميعًا – وبين عدد من القيادات ومن المُمثّلات الفلسطينية أن تُنشر قوة أمنية مشتركة في أرجاء المخيم تعمل، كما يدل اسمها، على نشر الأمن فيه، تصدّت لهذه القوة، خلال انتشارها، «مجموعة» مكتومة الولاء، يتأرجح تعريفها بين «الإسلامية» و«الإرهابية»، منسوبة إلى فلان من الناس معرّقة هذا الانتشار.^٥

استجابة لهذا التحدي الذي اتّخذ شكل تصدّد عسكريّ ارتفعت خلال اليوم الأول من الاشتباكات أصوات تدعو إلى «الحسم» – أي إلى القضاء على المجموعة المتصدية وزعيمها^٦ – غير أنّ نجاح هذه المجموعة في «الصمود»، وذوآء

(٤) بشأن القوة الأمنية المشار إليها في هذا السياق، أنظر: أحمد منتش، «تشكيل القوة المشتركة في عين الحلوة... فضية المطلوبين دونها عقبات»، النهار، ٥ آذار ٢٠١٧. مما يأتي في هذه المقالة: «من المقرّر أن يتمّ غدًا [...] أو بعده [...]، الإعلان رسميًا عن تشكيل القوة المشتركة في مخيم عين الحلوة، بعد حلّ القوة الأمنية المشتركة السابقة والتي كانت بقيادة المسؤول العسكري الفتحاوي منير المقدم [...]». تشكيل القوة المشتركة حصل بعد لقاء عقده اللجنة السياسية الفلسطينية المصغرة التي انبثقت من القيادة السياسية الفلسطينية العليا في لبنان، في مقرّ السفارة الفلسطينية في بيروت في حضور السفير أشرف دبور، ومهمتها لا تختلف كثيرًا عن مهمة القوة السابقة، (الحفاظ على الأمن والاستقرار)، إضافة إلى إعطائها صلاحيّات التدخل عند وقوع أي حادث أمني من دون الرجوع إلى اللجنة السياسية العليا. واستنادًا إلى مصادر اللجنة الفلسطينية فإنّ «القوة المشتركة» تتألف من ١٠٠ ضابط وعنصر مزدوين بالأسلحة المناسبة، ٦٠ من حركة «فتح» وفصائل المنظمة ٤٠ من «تحالف القوى الفلسطينية» و«القوى الإسلامية» وأنصار الله، وهي بقيادة المسؤول العسكري في «فتح»، ونائبه من حركة «حماس» إلى جانب «هيئة أركان» مؤلفة من ثلاثة ضباط من فصائل المنظمة ومثلهم من «التحالف» وضابط من «القوى الإسلامية»، («عصبة الأنصار» و«الحركة الإسلامية المجاهدة»)، إضافة إلى ضابط من حركة «أنصار الله»، وتَمَوَّل، كما كانت سابقًا، ٨٠٪ من «فتح» و٢٠٪ من «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

(٥) عن بلال بدر الذي تنسب إليه المجموعة المذكورة، أنظر: أحمد منتش، «من هو بلال بدر "رامبو" عين الحلوة؟»، النهار، ١٠ نيسان ٢٠١٧.

(٦) أنظر: علي داود، «الحسم العسكري في عين الحلوة... ومجموعات بدر تتفكك»، الجمهورية، ١٠ نيسان ٢٠١٧.



صورة جامعة للمؤتمر.

ما بدا، بدا فقط، في أوّل الأمر إجماعاً على «الحسم»، استتبع تخفيضاً في نبرة الدعوة تلك، وانتهى الأمر باتفاق، أو ما يُشبهه الاتفاق، بنده الرئيس توارى فلان الذي تُنسب إليه المجموعة عن الأنظار!^٧

ليس ما تقدّم، في واقع الحال، سوى الوجه الأظهر ممّا شهدته مخيم عين الحلوة خلال تلك الأيام من نيسان ٢٠١٧. فخلال الأشهر التي سبقت هذه الاشتباكات، وهي اشتباكات سبقتها اشتباكات، شرّع بتسوير المخيم^٨، وخلالها أيضاً تتالت، على نحو يومي أحياناً، الأخبار التي يُستفاد منها أنّ شيئاً ما يختلج في المخيم. فإذ كرت سُبحة الأفراد الذين عمدوا إلى تسليم أنفسهم إلى أجهزة الأمن اللبنانية تحت عنوان تسوية ملفاتهم، بادر أحد هذه الأجهزة إلى الإغارة في أيلول ٢٠١٦ على أحد أطراف المخيم وإلى إلقاء القبض على أحد المطلوبين.^٩ وعلى ما يقدر المرء، ما كان لهذه الاختلاجات أن تعبّر عن نفسها بهذه الأشكال لولا ما ظلّها من مظلات سياسية منها الظاهر للعيان من قبيل الزيارة التي قام بها إلى لبنان مطلع السنة الجارية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ومنها الأقلّ مشهورة رغم أهميتها من مثل تدريب مقاتلين لفتح في بعض المخيمات «بعلم لبناني»^{١٠} أو «دبلوماسية» حزب الله حيال الحركات والتنظيمات الإسلامية الفلسطينية الشهيرة منها والأقلّ شهرة.^{١١}

أمّا متى ما نظر المرء إلى ماجريات اشتباكات نيسان فأدنى ما يستوقفه أنّ طرقات لبنان، شهدت، خلال الأيام التي دامت تلك الاشتباكات، نقل مقاتلين فلسطينيين وأسلحة وذخائر،

ومعتبراً أن منتهى طموح هذا اللقاء أن يكون تمريناً على التصارع.

تلا هذا التقديم ثلاث مداخلات أولى لوزير العمل السابق الأستاذ سجعان قزي الذي ركز على أنه «لا يجوز تصوير مشكلة النازحين على أنها اقتصادية بل هي كيانية. فهذه المشكلة ليست ذات مدى زمني واضح ومعروف. من ثم، فإن تأثير النزوح السوري على لبنان ليس أقلّ خطراً على لبنان من الحرب الدائرة في سوريا على السوريين، وأي مقارنة أخرى مبسطة هي مقارنة ساذجة أو متواطئة على وحدة لبنان». أما المداخلة الثانية فكانت للباحث الفلسطيني ظافر الخطيب الذي ركز على أن إشكالية الطائفة التي ما يزال اللبنانيون يتخبطون فيها وفي نقاشها هي من الروافد الأساسية لتطيف مسائل اللجوء ولاءتعداد سياسات انتقائية تزيد من مشاكل لبنان ومن مشاكل اللاجئين عوض أن تساهم في احتوائها. أما المداخلة الأخيرة فكانت للباحث السوري روجيه أصفر الذي فصّل، بالإحالة إلى عدد من التجارب الشخصية التي مر بها كسوري مسيحي ذي تجربة مديدة في العمل الأهلي والمدني، ما يستولي على نظر كثير من لبنانيين من غشاوات (طائفية) تحول بينهم وبين مقارنة موضوعية عاقلة لمشكلة لا ينكر أحد وطأتها الثقيلة.

بعد هذه المداخلات دار نقاش أداره الأستاذ وفيق هوارى بين أصحاب المداخلات والحاضرين لم يخل أحياناً من حدة وتوتر تناول عددًا من المسائل ذات الصلة بموضوع اللجوء السوري من أبرزها تدخل حزب الله في سوريا ونظرة اللاجئين السوريين إلى هذا التدخل، والاستعمال التحريضي للأرقام المتعلقة بهذا اللجوء دونما اعتبار لما يعود به من مغانم وما يمكن أن يعود به في ظل سياسات لبنانية أكثر واقعية وأقلّ إيديولوجية، ووجهة التواصل أو عدمه مع النظام السوري، علاوة بالطبع، على فكرة إعادة اللاجئين إلى مناطق مزعومة آمنة في سوريا.

(٧) في انتهاء الاشتباكات، أنظر: «إنتهت المعركة في "عين الحلوة" ... من انتصر؟»، النهار، ١٤ نيسان ٢٠١٧.

(٨) أنظر، مثلاً، خالد الغربي، «القصة الكاملة لـ"جدار العار" في عين الحلوة»، المدن، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٦.

(٩) عماد ياسين في قبضة مخابرات الجيش»، الأخبار، ٢٢ أيلول ٢٠١٦.

(١٠) أنظر، رضوان عقيل، «مقاتلون لـ"فتح" يتدربون في الرشيدية بعلم لبناني - القوّة الأمنيّة تحت الاختبار في عين الحلوة اليوم»، النهار، ٦ آذار ٢٠١٧.

(١١) أنظر، مثلاً، «ماذا عن تقارب حزب الله وحماس؟»، السفير، ١٤ كانون الأول ٢٠١٦.

برعاية لبنانية رسمية، من مخيمات منطقة صور إلى مخيم عين الحلوة لمؤازرة القوة الأمنية المشتركة!^{١٢}

على الرغم من أنه لا اجتهاد في الـ«نعم» التي تفرض نفسها جواباً على كل من الأسئلة الثلاثة السابقة، فإن هذه الـ«نعم» المثلثة لا تكفي للجواب على السؤال الأول الذي أدى إليها: «ماذا بقي للفلسطينيين من «المخيمات»؟». وإذ هو كذلك فلأنّ الجواب عن هذا السؤال، بخلاف الثلاثة الأخرى، لا يكون بـ«كم» بل بـ«كيف»، ومرّد «الكيف» ليس إلى واقعة بعينها بل إلى مُسلسل من الوقائع يتحصّل منه الجواب بالنفي أو بالإيجاب. وبما أننا انتهينا إلى هذا السؤال مُتخذين مما شهده مخيم عين الحلوة في نيسان الماضي مفضّاةً إليه، فلا حرج من الجواب: لم يبق الكثير!

ليس من «الاستقامة السياسية» في شيء أن يحمل المرء اجتياح ١٩٨٢ وحرب طرابلس ١٩٨٥ و«حرب المخيمات» على محمل واحد، بيد أن الاستقامة السياسية ليست دوماً الطريق الأقصر إلى «الحقيقة»، والحقيقة على ما يطالعها المرء اليوم بالعين المجردة، لا بعين التحليل، هي أنّ نتائج هذه الحروب الثلاثة التي يذكرها اللبنانيون بوصفها فصولاً من «الحرب الأهلية» تضافرت، ميدانياً وسياسياً، لـ«لبننة» المخيمات أي لتحويلها إلى جغرافيات ملحقة بالنزاعات، وبموازين القوى وبالتأثيرات التي تحكمت بالشأن اللبناني نفسه، وتتحكم فيه — علاوةً بالطبع، على ما أدت إليه من تدمير لبعضها ومن تقليص لبعضها الآخر.

وإن تكن حروب الثمانينيات قد لبنت المخيمات الفلسطينية على المعنى المشار إليه أعلاه، فإن ما يتعارف اللبنانيون على وصفه بـ«مرحلة الوصاية» — وصاية النظام الأسدي على لبنان — أنجزت المهمة، وفي هذا، على الأقل، عمّت المساواة بين اللبنانيين والفلسطينيين! وإذ تنفس

بيت القصيد أن ما جرى خلال تلك الأيام في مخيم عين الحلوة كان لبنانياً، أي تعبيراً عمّا تلبّنته المخيم خلال العقود الماضية، مع بقائه جيّياً على حدة، أكثر ممّا كان اقتتالاً فلسطينياً! فلسطينياً لأسباب فلسطينية على أرض لبنانية؛ وإذ لا يمكن القول إنّ هذه الاشتباكات كانت أوّل تعبير عن تلك اللبنة، فلا معدى من التسليم بأنه قل، في ما سبق، أن أسفرت اليد اللبنانية عن نفسها كما أسفرت خلال تلك الاشتباكات، — بل لا مبالغة في الذهاب إلى أبعد مما تقدم، وإلى القول بأنّ ماجريات هذه الاشتباكات، داخل المخيم وخارجه، وصولاً إلى ما انتهت إليه من تعادل سلبيّ كرسّت لبنان شريكاً كامل الشراكة في كل ما قد يأتي على هذا المخيم، وما قد يأتي على سواه من منازل اللجوء الفلسطيني المنتشرة في ربوع لبنان.

على نحو عام من الذكرى الخمسين على قيام مخيمات للاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، وعين الحلوة من أوائل تلك المخيمات، لقد يبدو السؤال البسيط في منطوقه: «ماذا بقي للفلسطينيين من «المخيمات»؟» مستغرباً: أليس أنّ آلاف مؤلفة من الفلسطينيين لا يزالون، هنا، مقيمين في المخيمات، بين ظهراي اللبنانيين؟ أليس أنّ التنظيمات الفلسطينية التي تتقاسم النفوذ في هذه المخيمات ازدادت عدداً، تبعاً لما نبت في المنطقة من تيارات، ولا سيما من تيارات إسلامية الهوى أو الولاء؟ أليس أنّ «السلاح الفلسطيني» ما زال بنداً معلقاً على جدول الأعمال اللبناني واللبناني الفلسطيني؟

(١٢) عين الحلوة: «معركة عبر الثانية»، الأخبار، ١١ نيسان ٢٠١١.

اللبنانيون شيئاً من الصعداء مع جلاء القوات السورية من لبنان في ٢٠٠٥، ورغم أن هذا الشيء من الصعداء لم يلبث أن ثبت بأنه كان حلم ليلة صيف، فإن المخيمات الفلسطينية لم تتنفس شيئاً من هذا القبيل؛ بل أكثر من ذلك، فإنما يتبدى، اليوم تلو الآخر، أن أصحاب القرار اللبناني، رغم اختلاف مواقفهم من كثير من الأمور، متفقون، عملياً، على أن تبقى المخيمات الفلسطينية حيث انتهت بها الحال بعد حروب الثمانينيات وخلال مرحلة الوصاية، ولعل الشاهد الأبلغ على هذا الاتفاق ما انتهى إليه مخيم نهر البارد!

بصرف النظر عن «الحقيقة» بشأن ما كان عام ٢٠٠٧ من «حرب» في ذلك المخيم، وهي حقيقة تزداد مع الوقت غموضاً عوض أن يساهم مرور الوقت في انجلائها^{١٣}، اقتضى الأمر أن يمرّ عقد كامل على تلك الحرب، وعلى ما أدت إليه من دمار (شامل)، ليكتشف وزير لبناني موكل بحقية أطلق عليها اسم «وزارة الدولة لشؤون النازحين» أن «استكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد، هو تأكيد على رفضنا طمس الهوية الوطنية الفلسطينية، ورفض التوطين المقنّع، ودعم حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أرضه ووطنه»^{١٤}.

لم يلق الوزير المعني على الأرجح بالأل إلى أن قوله هذا أدنى إلى زلة اللسان منه إلى الملاحظة. فالتلكؤ عن «إعادة إعمار» نهر البارد، على افتراض أن «المخيم» هو المكان الأفضل

لإيواء اللاجئين الفلسطينيين، وأنه التذكرة الفضلى بـ«حق العودة» وواجب التمسك به – هذا التلكؤ، بعد عشر سنوات على تلك «الحرب»، ليس بالغفلة التي يُستدرك عليها، بل أقل ما يقال فيه إنّه وجه مَوْضِعِيّ من ارتباك متماد في إدارة «اللجوء الفلسطيني» إلى لبنان وفي إدارة العلاقات اللبنانية الفلسطينية – قبل الحرب، حرب ١٩٧٥، كما بعدها من السنوات ومن الحروب!

ولبنان الذي يهجس اليوم دورياً بمخيم عين الحلوة هو لبنان نفسه الذي ينسى «إعادة إعمار» نهر البارد، والانهماج المرضيُّ بذا، شقيق الروح من الغفلة عن مصير ذاك، وفي كلتا الحالتين لا يبدو أن هذا التخبط والارتباك خارجان عن سياق عامّ تتساوى فيه إدارة اللبنانيين شؤونهم وإدارتهم الشأن الفلسطيني مع ملاحظة الفارق بين ما يدفعه اللبنانيون، بوصفهم مواطنين، من أثمان وما يدفعه الفلسطينيون بوصفهم لاجئين.

وعلى نحو ما يتسبّد التخبط والارتباك على اللجوء الفلسطيني في لبنان، يتسبّد على اللجوء السوري وعلى مستقبله. وألا يجد ما يقوله قائلهم، في ٢٠١٧، سوى أن «أعداد النازحين [السوريين] واللاجئين [الفلسطينيين إلى لبنان] تُهدّد الكيان اللبناني»^{١٥}، في حين أن مفهوم «الكيان» نفسه هو محلّ تنازع بين اللبنانيين أنفسهم، فمعناه أن «اللبننة»، بأسوأ معانيها، هي ما ينتظر سوريي لبنان بعد أن فتكت باللبنانيين والفلسطينيين سواء بسواء!

(١٣) «وثائق تكشف ضلوع "مؤسسة عيد آل ثاني" بأحداث نهر البارد بلبنان»، الشرق الأوسط، ١١ حزيران ٢٠١٧.

(١٤) من تصريح للوزير معين المرعبي خلال جولة قام بها في مخيم نهر البارد يوم ٨ حزيران ٢٠١٧.

(١٥) أنظر عظة البطريك مار بشاره بطرس الراعي في ١٨ حزيران ٢٠١٧.